

ملخص تقرير

الدفاع عن الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات في العصر الرقمي: عمليات التفكير وعمليات الحجب وعمليات الرقابة

يمكن للاحتجاجات أن تساهم في أن ترى الديمقراطيات النور أو في بلورتها، ولكن غالبا ما تقابلها مساع لتقويض الخصوصية وتكثيم أفواه المحتجين ومعاينة كل من يحاول إعلاء كلمته. وتعكس الاحتجاجات في مختلف أنحاء العالم في سنة 2020 قوة -وهشاشة- حقنا في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وبعد أن قتلت الشرطة جورج فلويد في الولايات المتحدة الأمريكية، يواصل الناس في مختلف أنحاء العالم الاحتجاجات الحاشدة ضد أشكال الظلم العنصري الممنهجة، بينما يواجهون المخططات الاستبدادية الرامية إلى قمعهم والتي تجمع بين استخدام السلطة البرلمانية والرقابة الرقمية المتطفلة والتي تؤثر سلبا على الحقوق. وتواصل الحركات الشبابية من هونغ كونغ إلى السودان مواجهة هذه المخططات حتى في ظل ما تكتسبه الحكومات أو تمارسه من صلاحيات موسعة تحول لها إخماد أصواتهم وحجبها.

ويتوسع انتشار جائحة كوفيد-19 تستخدم هذه الحركات الانترنت بشكل متزايد ليمارس المواطنون حقوقهم في التنظم ولتبليغ آرائهم ودعوة الآخرين إلى التحرك والتعبير عن التضامن والحصول على معلومات قد تنقذ الأرواح، بما في ذلك بأساليب عابرة للحدود الوطنية. كما يقومون باستنباط أساليب مبتكرة للذود عن حقوقهم عبر المنابر الرقمية، ويعملون في حدود التدابير التي تفرض التباعد الجسدي.

ولكن الحكومات تستغل الانترنت والتكنولوجيا الرقمية لقمع المعارضة وتجريد الناس من قدرتهم على العمل الجماعي على الشبكة الإلكترونية وخارجها، حتى وإن تعارض ذلك مع قوانينها المحلية والتزاماتها الدولية إزاء حقوق الإنسان.

ويسلط تقرير أكسس ناو بعنوان **الدفاع عن الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات في العصر الرقمي: عمليات التفكير وعمليات الحجب وعمليات الرقابة** ثلاثة مسائل تؤثر بشكل مباشر على هذه الحقوق في أنحاء العالم: (1) إتاحة استخدام الإنترنت، الوصل بشبكة الانترنت وعمليات حجب الانترنت (2) الرقابة غير القانونية والحق في احترام الخصوصية (3) تأثير القطاع الخاص على الأوساط المدنية على شبكة الإنترنت ونقدم في هذا التقرير دراسات حالة من مختلف أنحاء العالم لندق ناقوس الخطر بشأن ما يجري حاليا، ولنعرض إرشادات محددة لعناية الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية لكي تفي بالتزاماتها وواجباتها التي تقضي بحماية هذه الحقوق، التي تعتبر ضرورية وجوهرية في أي ديمقراطية فعلية.

دراسات حالة مختارة وموجزة

#OromoProtests إثيوبيا

يوم 29 جوان/يونيو 2020، قُتل الموسيقي البارز والناشط الاجتماعي المتحدث بلغة أورومو، هاكالو هونديسا، رميا بالرصاص من قبل معتدين مجهولين. وردا على عملية القتل، خرج العديد من المحتجين في أديس أبابا ومدن أخرى في منطقة أوروميا مطالبين بأن تأخذ العدالة مجراها. وتنامى عدد هؤلاء المحتجين إلى أن وصل الأمر إلى صدامات مع الشرطة وتدخل الحيش وبتاريخ 8 جويلية/يوليو 2020 وصل عدد القتلى إلى ما لا يقل عن 239 شخصا واعتُقل 3500 شخص خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وردا على ذلك، أمرت الحكومة بحجب الانترنت كليا على مستوى كامل البلاد لإخماد الاضطرابات.

هونغ كونغ #FightForHongKong و #HongKongProtest

في 4 أكتوبر 2019، وفي خضم تصاعد وتيرة الاحتجاجات المستمرة في كامل المدينة، لجأ كاري لام، المدير التنفيذي للمنطقة الإدارية الخاصة في هونغ كونغ، إلى حكم صدر خلال فترة الاستعمار يمنح صلاحيات واسعة تمكن من كبح الاضطرابات الاجتماعية، ويشمل ذلك منع استخدام الأقنعة على الوجه. واضطر المحتجون إلى استخدام تدابير استثنائية للحد من ضوعهم للرقابة الحكومية وإجراءات الحجب، والتجأوا إلى التخفي بعيدا عن الأنواء على وسائل التواصل الاجتماعي مستخدمين في ذلك أدوات آمنة لتبادل الرسائل والهواتف ذات الاستعمال الواحد، كما ارتدوا أقنعة الوجه لتجنب التعرف عليهم من خلال الصور إلى جانب تدابير أخرى. ولم تقتصر المخاطر التي تحقق بالمحتجين على ذلك فحسب، بل أدى القانون الجديد المتعلق بالأمن القومي في هونغ كونغ، والذي دخل حيز التنفيذ في غرة جويلية/يوليو 2020، إلى منح السلطات صلاحيات واسعة تمكنها من تحريم الخطاب على الشبكة الإلكترونية وإلى تعزيز صلاحيات الشرطة فيما يتعلق بالتفتيش والمصادرة، وإلى استبعاد الإشراف القضائي على منظومة الرقابة بشكل جذري، ناهيك عن فرض شروط امتثال أكثر صرامة على مزودي خدمات الانترنت.

الولايات المتحدة الأمريكية #BlackLivesMatter

يوم 31 ماي/مايو 2020، وعقب انتشار الاحتجاجات في أنحاء البلاد، وصف المدعي العام الأمريكي، ويليام بار، ما يُطلق عليها حركة أنتيفا ونشطاء آخرين مناهضين للفاشية على أنهم "إرهابيون محليون". ومنذ ذلك الوقت أصبح المشاركون في الاحتجاجات بعنوان "أرواح السود مهمة" مستهدفين من القوات شبه العسكرية، حيث ظهرت حالات على غرار عملاء فدرالين يرتدون ملابس عسكرية ويحبرون المحتجين على امتطاء عربات لا تحمل أي إشارة. كما أصبحوا عرضة للرقابة المتطفلة باستخدام أدوات مخصصة لغايات أخرى. واستخدمت وزارة الداخلية الطائرات ذاتية القيادة، والطائرات والمروحيات التي كانت قد اقتنتها لحماية الحمارك والحدود وذلك من أجل رصد احتجاجات "أرواح السود مهمة" في أكثر من 15 مدينة؛ كما استعملت قوات إنفاذ القانون شريط فيديو سجلته "مصايح الشوارع الذكية" في سان دييغو، وقع تركيزها لرصد حركة المرور والظروف المناخية، وذلك لتدعيم اضطهاد المحتجين.

التوصيات: لمحة عامة
فيما يلي لمحة مقتضبة عن التوصيات الموجهة للأطراف المعنية والتي ترد باستفاضة في تقريرنا.

توصيات موجهة للحكومات

إتاحة استخدام الإنترنت، الوصل بشبكة الإنترنت وعمليات حجب الإنترنت

1. الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقضي بحماية الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتعبير والحصول على المعلومة عن طريق السماح للمحتجين بالتجمع سلمياً عبر الشبكة الإلكترونية أو خارجها وضمان عدم منع الدخول على الإنترنت أو الحد منه أو حجب وتمكين الإعلام من العمل بحرية.
2. إعطاء الأولوية لتمويل التطوير الرقمي وإعادة تخصيص الأموال الموجودة لبناء بنية تحتية رقمية شاملة، خاصة خلال الأزمات.
3. اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان وتنفيذه، ودمج الحقوق المدنية والسياسية مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسد الفجوات الرقمية وضمان تمكين الجميع من التمتع بحقهم في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات على شبكة الإنترنت وخارجها.

الرقابة والحق في احترام الخصوصية

1. الامتناع عن استخدام أو الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، وخاصة الرقابة الجماعية، التي تستخدم التحليل البيومترى للتعرف على الأشخاص الذين شاركوا بشكل سلمي في تجمع ما، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، وسائل التعرف على الوجه والمشية والصوت.
2. استخدام جميع التدابير الممكنة لرصد ومنع بيع تكنولوجيا الرقابة (بما في ذلك برامج التجسس والبرامج الضارة المُستهدفة) التي تستهدف المحتجين وغيرهم ممن يمارسون حقوقهم.
3. حماية التكنولوجيا التي تعزز احترام الخصوصية والترويج لها، وحماية استخدام الأشخاص للتشفير والأسماء المستعارة وخيار عدم الكشف عن الهوية والمقومات الأساسية لحقوق الإنسان.
4. منع أعمال الانتقام ضد من يوثقون الاحتجاجات والمظاهرات وغيرها من التجمعات وينشرون هذه المعلومات عن طريق الوسائل الرقمية وملاحقة من يقوم بهذه الأعمال الانتقامية.

تأثير القطاع الخاص على الأوساط المدنية على شبكة الإنترنت

1. يجب أن تُقام روابط التعاون بين الدول والسلط والقطاع الخاص في ظل الشفافية وأن تستند إلى معايير البيانات المفتوحة والحوكمة المفتوحة والإعلان عن معايير الشراء وأن تستوفي شروط الإبلاغ عن الشفافية. ويتعين أن تُسهّل روابط التعاون هذه حصول عموم الناس على المعلومة،
2. توضيح القوانين التي تحمي الحق في الاحتجاج في المنابر الرقمية، ويشمل ذلك المواقع الإلكترونية الخاصة والتطبيقات والمنصات والخدمات.
3. ضمان عمل كل المدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام دون قيود، ويشمل ذلك المضايقات القضائية.

توصيات موجّهة للقطاع الخاص

إتاحة استخدام الإنترنت، الوصل بشبكة الانترنت وعمليات حجب الانترنت

1. الاستثمار في صيانة الشبكات وتحسينها لضمان الحصول على خدمات انترنت عالية الجودة في ظل الأزمات الراهنة وفي المستقبل.
2. الاستعداد لمجموعة من المخاطر التي تهدد حقوق المستخدمين، خاصة منها إنهاك الضغط الترددي والضغط عليه نتيجة للمظاهرات، والحرص على أن تستخدم الشركة قدراتها الإضافية على امتداد هذه الأحداث.
3. الطعن في طلب الدولة تطبيق الحجب أو الحد من الخدمات، وذلك باستخدام كافة الوسائل الممكنة على المستوى القانوني وعلى مستوى السياسات، إجرائيا وتطبيقيا. إخطار المستخدمين المتضررين وعموم الناس بأي مطالب من هذا القبيل وأي أوامر جرى تنفيذها ويكون ذلك مبكرا وبشكل متكرر.

الرقابة والحق في احترام الخصوصية

1. حماية خصوصية المستخدم وأمنه عن طريق التشفير وعدم كشف هويته عند الإداء ببياناته وإرسال بيانات المستخدم عن طريق القنوات المشفرة كلما وحيثما أمكن ذلك.
2. التعامل مع حركة البيانات على نحو متساو أيا كان مصدرها أو نوعها أو وجهتها أو محتواها.
3. الإداء بالتزام علني يقضي بعدم إعادة استخدام البيانات أو تسيلها، ووضع قيود واضحة على الاستخدام الثانوي للبيانات أو زيادة معالجتها.

تأثير القطاع الخاص على الأوساط المدنية على شبكة الإنترنت

1. الإقرار صراحة والالتزام علنا بالحرص على أن تبقى المنابر التكنولوجية حيّزا يُمكن من ممارسة حقوق الإنسان على غرار الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات عن طريق التفعيل الكامل للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
2. تطبيق مراحل بذل العناية الواجبة عند وضع منتجات وخدمات معينة بما يُحوّل النظر المعمق في التأثير الممكن لمنتج أو سياسة ما على الحقوق الأساسية والنظر في التدابير المختلفة التي تُتخذ أو قد تتخذ لمعالجة هذا التأثير.
3. ضمان حق المستخدم في الاستئناف وتسهيل توكي سبل الانتصاف الفعالة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبما يضمن تحقيق التوازن بين حقوق الضحايا ومصالحهم واحتياجاتهم بالإضافة إلى قدرة الشركة على تطبيق آليات الانتصاف هذه على نحو فعال.
4. تمكين المستخدم من الوصول إلى القنوات المناسبة والمتاحة ليعرض أسئلته ومخاوفه وشكاواه بشأن شروط الاستخدام وسياسات الشركة والقيود المفروضة على الدخول إلى الانترنت وحرية التعبير واحترام الخصوصية

توصيات موجّهة للمؤسسات الدولية

إتاحة استخدام الإنترنت، الوصل بشبكة الانترنت وعمليات حجب الانترنت

1. الإقرار بواجب الدول ضمان حصول المستخدم على خدمات انترنت عالمية وبأسعار معقولة وعلى نحو مفتوح وآمن ومستقر كوسيلة لتفعيل حقوق الإنسان، ويشمل ذلك الحق في

2. التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.
2. حث الدول التي تحرم المستخدمين عمداً من الحصول على خدمات الإنترنت والاتصالات، خاصة في سياق التجمعات، على أن لا تُعطل عمل الإنترنت.
3. تعزيز إشراك جهات معنية متعددة في رصد وتوثيق والإبلاغ عن انتهاكات حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات على شبكة الإنترنت وخارجها على نحو ممنهج. الاستناد إلى البيانات التي جرى تجميعها، والدأب على تطوير أفضل الممارسات لمواكبة المشهد الرقمي المتغير.

الرقابة والحق في احترام الخصوصية

1. منع الرقابة العشوائية وغير المُستهدفة على الأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التجمع السلمي.
2. مطالبة الدول بإصدار تقارير سنوية عن عملياتها لشراء تكنولوجيا الرقابة واستخدامها لها ورفع هذه التقارير للجهات القضائية وسلطات الإشراف الوطنية المستقلة أو هيئات تفعيل حقوق الإنسان.
3. تقييم الأدوات المعمول بها في مجال الأمن الرقمي والتشفير وتحسين استخدامها في مبادرات تكنولوجيا المعلومات على غرار استراتيجية البيانات للأمين العام للأمم المتحدة.

تأثير القطاع الخاص على الأوساط المدنية على شبكة الإنترنت

1. الالتزام بالنظر على الفور في حالات التخويف أو الانتقام التي يقع الإبلاغ عنها في علاقة بالمشاركة في التظاهرات العامة على المنابر الرقمية، ويكون ذلك بالتعامل مباشرة مع الدولة المعنية وبمشاركة المسؤول الرسمي الأول عن الشؤون المتعلقة بالأعمال الانتقامية.
2. تخصيص مكتب أو ممثل خاص مهمته رصد تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص وضمان الشفافية واحترام حقوق الإنسان.
3. المحافظة على المنبر المفتوح: عند عقد الاجتماعات المباشرة أو الافتراضية، يتعين إعطاء الأولوية لإتاحة الفرص للجمعيات والتجمعات وضمان شفافية فرصها في الانتظام الحر وتوسيع نطاق استخدام الإنترنت واحترام السرية حسب الاقتضاء.

نُعرب عن شكرنا بشكل خاص لمنظمة المادة 19، وهي جمعية تعمل على تقديمية الاتصالات، ومؤسسة الحدود الإلكترونية، على عملها الرائد ولعقود في مجال الدفاع عن حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على النسخة الكاملة من التقرير. ولطرح الأسئلة واستفسارات الإعلام، يرجى التواصل مع:

لورا أوبرايان | مسؤولة المناصرة لدى الأمم المتحدة في أكسس ناو | laura@accessnow.org
بيتر ميسيك | المستشار العام ومدير شؤون السياسات العامة للأمم المتحدة لدى أكسس ناو | peter@accessnow.org
الصحافة | أكسس ناو | press@accessnow.org